دور الاستثمار الخاص في إرساء السلم الاقتصادي

نعيمي فوزي

أستاذ محاضر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الجيلالي اليابس

سيدي بلعباس

مقدمة:

إن الحرب بين الدول تعتبر الشكل الغالب للنزاعات المسلحة في العالم ، كما أن الحروب الأهلية التي اندلعت خلال العشرية السابقة قد ولدت إحساس كبيرا بالخوف لدى الكثير من الدول الفقيرة بحيث خلفت وراءها أكثر من خمسة ملايين قتيل، الآلاف من المشردين النازحين من ديارهم،خسارة مادية صافية تقدر بالملايير من الدولارات و إهدار فرص تنمية إقتصادية و إجتماعية هائلة لا يمكن تداركها إلا بعد سنوات أخرى إضافية من العمل و التضحية . [1]

إن مواجهة تحدي تنامي الحروب الأهلية إلى جانب الوقاية من إمكانية عودتها من جديد يتطلب إصلاحات و تقويم جذري يتعدى في الكثير

---

[1] – **لقد نتج عن الحرب الأهلية في غواتيمالا في الفترة الممتدة من 1980 إلى 1989 ما يربوا عن 10 ملايير دولار خسارة اقتصادية بدون حساب تكاليف القتلى و الجرحى وضياع فرص الاستثمار الأجنبي بهذه الدولة. أنظر في هذا الشأن :**

Guatemala Historic clarification commission,Guatemala: Memory of silence,letter dated 23 April 1999 from the secterary-General Addressed to the president of the General Assembly, annex,UN Doc.A/53/928,at 19,para.72 (Apr.27,1999) Obtained from http://hrdata.aaas.org/ceh.

من الأحيان أهداف المؤسسات المالية الدولية المختصة و المناهج التقليدية التي تستعملها لتحقيق هذا الغرض.

إن التحولات السياسية و الاقتصادية التي مست العالم في الآونة الأخيرة مكنت من بروز فاعلين جدد نذكر منهم على وجه الخصوص القطاع الخاص و المنظمات الغير الحكومية،إنهم يعتمدون في مسعاهم اصلاحي على مقاربة جديدة تستند في مرجعيتها الفكرية و الفلسفية على مفهوم السلم الاقتصادي كشرط جوهري لتحقيق السلم الشامل في العالم . [2]

1 . <u>إشكالية التنسيق بين المنظمات الدولية في المحافظة على السلم العالمي</u> :

إن منظمة الأمم المتحدة طيلة السنوات الماضية قد حاولت في الكثير من الأحيان و بشكل تقليدي و روتيني معالجة موضوع السلم العالمي من خلال منظور سياسي محض متناسية المنظور الاقتصادي الذي يعتبر

---

[2]– أنظر إبراهيم البدوي، الحروب الأهلية و الفقر: دور التدخلات الخارجية،الحقوق السياسية و التنمية الاقتصادية،ورقة قدمت في المؤتمر الذي أشرفت عليه مجموعة البحث في التنمية الاقتصادية التابعة للبنك العالمي بتاريخ 23/22 فيفري 1999. الموجود بالموقع التالي: **http://www.worldbank.org/research/conflict/papers** . شملت الدراسة التي قامت بها هذه المجموعة حوالي 138 نزاع منذ الحرب العالمية الثانية و وصلت إلى نتيجة هامة مفادها أن الفقر يعتبر عامل مؤثر على احتمالات نشوب الحروب الأهلية.

أنظر كذلك و في نفس السياق:

Paul Collier,Economic Causes of Civil Conflict and their implications for policy (June 15,2000) In

http://www.worldbank.org/tesearch/conflict/papers/civilconflict.pdf.

أحدد الأسباب المباشرة في إندلاع الحروب الأهلية بين الدول. كما أن صندوق النقد الدولي إهتم في وصفاته العلاجية في الإصلاح بالجوانب الماكرو إقتصادية الخالصة ناسيا الحقائق السياسية و الاجتماعية و الخصوصيات التي تميز دولة عن الأخرى [1]. هذه المقاربات الضيقة للموضوع أصبحت في الآونة الأخيرة شبه مرفوضة بحيث هناك إتفاق جديد بين كل الفاعلين الدوليين حول نقطة أساسية مفادها أن طبول الحروب لا يمكن أن تسكت نهائيا إلا بكسر تلك الحلقة المفرغة المتكونة أساسا من الفقر،الجروح الاقتصادية و الأزمات السياسية.

إن النزاعات الأهلية المسلحة تضعف من قدرات الدولة في توفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية و فرص التنمية خاصة في المناطق الأكثر إحتياجا داخل الاقليم.و الأكثر من ذلك فقد تزيد في إذكاء نار الحقد فيما بين الأقليات و بالتالي ترتفع حدة التوتر و تتأزم المشكلة.

إن الرفع من المستوى المعيشي للمواطن و خلق مناصب شغل للبطالين إلى جانب الفرص الاقتصادية الأخرى يمكن أن يكون عامل دعم و تمكين لاتفاقيات السلام الهشة التي توقع فيما بين الدول المتقاتلة. غير أن هذه الجهود تتطلب شراكة حقيقية و متينة بين منظمة الأمم المتحدة ومؤسسات بروتن وودس من جهة [2]واحترام التعهدات المقدمة للقطاع الخاص من جهة أخرى. وبالتالي يمكن القول أنه على المدى الطويل،يصبح

---

(1) John Stremlau & Francisco Sagasti,Preventing Deadly Conflict: Does the World Bank Have http://www.ccpdc.org/pubs/world/world.htm. eA Role? In

(2) The case for World Bank engagement in the prevention and resolution of civil wars is also argued in Stremlau & Sagasti,Supra note 1

الاستثمار وإنشاء المؤسسات والشركات الجديدة العامل الأساسي لتوفير الأمن الاقتصادي الذي يمكن أن يكون سببا في القضاء على النزاعات الداخلية والدولية من المصدر.

إن تصريح ألفية الأمم المتحدة المتفق عليه من طرف أكبر إجتماع لرؤساء دول وحكومات العالم منذ نشأة الأمم المتحدة وافق على أجندة العمل الجديدة [1] للمنظمة في الحفاظ علىالسلم والأمن الدوليين من خلال ما يسمى بالتغطية الاقتصادية كأداة إستراتيجية للوقاية ولحل النزاعات عبر العالم.

من خلال تصريح الألفية، تعهدت الدول على العمل:

To work toward (greater policy coherence and better cooperation between the United Nations,its agencies,the Bretton Woods Institutions and the World Trade Organisation,as well as other multilateral bodies,with view to achieving a fully coordinated approach to the problems of peace and development).

ومما يؤكد على صحة هذا التوجه هو ما صادق عليه أمين عام منظمة الأمم المتحدة عقب تسلمه لتقرير السيد لخضر إبراهيمي حول الأمم المتحدة و طرق الحفاظ على السلم العالمي بعد أحداث البوسنة ورواندا الفظيعة، ومما جاء على لسان السيد الأمين العام قوله :

(peacekeeping should not be used as a subtitute for addressing the root causes of conflict.Those causes should be addresses in a coherent,well-planned,coordinated and

[1] – See UN Millennium Declaration,GA Res.55/2,para.9(sept.18,2000).

comprehensive manner with political,social and developmental instruments.)[2]

غير أن تعاون فعال بين مؤسسات بروتن وودس ومنظمة الأمم المتحدة مازال يصطدم بإختلافات جوهرية حول الأدوار المناسبة التي تليق بكل واحد منهما. فبالنسبة للأولى ، فالغموض مازال يكتنف إمكانية إمتداد وتوسع إلتزاماتها نحو الوقاية من النزاعات وإرساء السلم والأمن الدوليين لما تطلبه هذا الأخيرة في تغيير في الميكانيزمات والمناهج المتبعة لملامسة الهدف . وأما فيما يخص نظام الأمم المتحدة ، فالهوة مازالت شاسعة بين برامجها التنموية الممتدة على المدى الطويل وبين برامج البناء والتشييد المخصصة لإزالة آثار الحروب الأهلية بعد إنتهائها.

وفي خضم الصعوبات التي يواجهها التعاون بين الجهتين ، تبقى إمكانية كسر الحلقة المفرغة المذكورة آنفا غير ممكنة ، على الأقل في الوقت الحاضر.

إن فض النزاعات يتطلب المزج بين الأمل والتفاؤل المساعد والمحفز على خلق مناصب شغل و الرفع من الفرص الاقتصادية بتوسيع دائرة القطاع الخاص و تحول دور الدولة من دور اللاعب الأساسي و الوحيد إلى دور الحكم و راسم السياسات. و بدون هذا المنهج فإن التدابير والاتفاقيات السلمية التي تتسم في غالبيتها بالهشاشة يمكن أن تفقد ديمومتها في أي وقت.

---

[2]– Report of the Secretary–General on The Implementation of the Report of the Brahimi panel on United Nations Peace Operations,UN Doc.A/55/502,para.7(i)(Oct.20,2000)

و أما على المدى الطويل ، فالقطاع الخاص هو وحده القادر على إنشاء المؤسسات الاقتصادية الجديدة ،كفيل بخلق فرص الاستثمار المطلوبة و بالتالي توفير مناصب شغل إضافية. و هو ما قد يشكل الحل الأمثل و الدائم للأمن الاقتصادي و توسيع مفهومه على المسار المحلي و الدولي. كما يمكن أن يكون القطاع الخاص العامل المشترك لمقاربات إندماجية جديدة في أدوار المنظمات الدولية المعنية مباشرة بموضوع السلام العالمي.

والأزيد من ذلك فإن القطاع الخاص قد مر بتطورات كبيرة أكسبته تجربة كبيرة بحيث تغير فيها دوره من دور هامشي غير فعال إلى دور الصدارة في النشاط الاقتصادي . و جاء ذلك من خلال قيامه بتنظيم صفوفه ، و تشكيل قوى ضغط على الحكومات مما جعل هذه الأخيرة تنصاع و تتبنى الرؤى الحديثة في إدارة النشاط الاقتصادي المحلي إعتمادا على مفهوم الحكم الاقتصادي الرشيد.

2 . شروط تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق السلم :

لقد إعترفت الهيئات المالية الدولية في كثير من المناسبات أن مؤسسات حكومية قوية ، فعالة

و شفافة تشكل عامل أساسي في التنمية الاقتصادية و التطور الاجتماعي. ففي التقرير العالمي للتنمية لسنة 1997 أكد البنك العالمي على أهمية هذا العامل بقوله :

(An effective state is vital for the provision of the goods and services..and the rules and institutions..that allow

markets to flourish and people to lead healthier,happier lives.) [1]

فالحكم الاقتصادي يمكن تعريفه بأنه ممارسة السلطة والسيادة في تسيير الشؤون الاقتصادية المحلية وفق ما تتطلبه خصوصية الدولة واحتياجات الشعب بدون أي تدخل من جهات خارجية مهما كانت طبيعتها. وأما مجال دراسته فيمس بشكل دقيق المؤسسات،الآليات والإجراءات التي تتوسط العلاقة بين الإدارات العمومية و المتعاملين الاقتصاديين الخواص.

فالحكم الاقتصادي لدولة ما يكون رشيدا عندما تكون هذه المؤسسات،مناهجها (و/ أو) نتائجها حسنة وفعالة.بمعنى آخر عندما تحقق النجاعة الاقتصادية بحيث تلبي كل ما هو مطلوب منها : عندما تساهم في تحريك و تفعيل التنمية المستديمة وعندما تستطيع تخفيض درجات الفقر والتهميش و بث الثقة والأمل في نفوس الطبقات المختلفة للشعب. [2]

إن الحكم الاقتصادي الرشيد يتجاوز الإطار الاقتصادي المحض ، فيفترض وجود قدرات تقنية ومؤهلات علمية ، وتجربة ميدانية وإرادة سياسية . [1] فمثلا قدرة السلطات المختصة على تطوير واستعمال أدوات التحليل و التنبؤ بالآثار التي يمكن أن تحدثها برامج التعديل الهيكلي على الشعوب قبل الدخول في أية مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية

---

[1] – Corruption and Good Governance,1997 Annual Meeting World bank group Issue Brief,World Bank,1997,pp.1-4.

[2] – Foirry.J.P,La Gouvernance Economique dans le Monde Actuel: Au delà de L'ajustement Structurel,Media et Gouvernance,Atelier sur La Gouvernance à L'intention des journalistes Maghrébins,Nouakchott,17/18 Mai 2000.

[1] –Kazancigil,Governance and Science: Market-Like Modes Of managing Society and Producing Knowledge,International Social Science Journal (UNESCO),Vol.155,1998,pp.71-72.

وبالتالي إختيار الاجراءات والتدابير الاجتماعية المناسبة . إضافة إلى ذلك ، فالوزارات المعنية ينبغي أن تكون هي الأخرى قادرة على التحضير المسبق للتفاوض على كل ما له علاقة بالاتفاقيات الدولية التي تنتظر التوقيع كإتفاقيات جولة الأوروغواي وإتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

كما أنه من مقتضيات الحكم الرشيد هو أن تكون الدول قادرة على الدفاع على المكتسبات الوطنية التاريخية خاصة تلك التي تمس نظام الحماية الاجتماعية رغم ما قد تواجهه من ضغوطات على المستويين المحلي و الدولي.

منذ أكثر من عشرين سنة خلت لوحظ تقلص هامش تحرك الدول النامية بفعل تأثير عاملين أساسيين هما:

– فعلى المستوى الدولي ، فالملاحظ أن ملامح نظام دولي جديد بدأت تبرز خاصة إبتداء من أواخر الثمانينات و بداية التسعينات،نظام تهيمن عليه مجموعة الدول السبع الأكثر تصنيعا في العالم

وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا تساهم فيه الدول النامية إلا بقسط بسيط .

– أما على المستوى الوطني ، فمعظم الدول النامية هي بصدد تنفيذ ما يسمى ببرامج التعديل الهيكلي وفق شروط قاسية معلومة النتائج.

فأنظمة الاستثمار في ظل كل هذه التحولات تفترض إذن إختيار حكم إقتصادي جيد . ولا يمكن لهذا الهدف أن يتحقق إلا بتوفر عاملين:

- القابلية الدائمة للتكيف أي البقاء في حالة التعلم والتكوين الدائم.

- احتمالات التطور قد تكون كبيرة إذا كان الهدف من الحكم الاقتصادي الرشيد هو الوصول إلى درجات متشابهة من النجاح مع الغير دون أن يكون أيهم الخاسر في الأخير.

فإذن خلاصة القول، هناك جزم و تأكيد أن الحكم الاقتصادي الرشيد بصفة عامة أصبح يشكل القاعدة لأي تنمية إقتصادية و إجتماعية في العالم. فبدون مؤسسات شفافة و مسؤولة،و بدون القدرة على وضع سياسات وقوانين تسمح بالتسيير الحر و العادل للأسواق ، فالتنمية لا تصبح أبدا مستديمة. غير أن السؤال الذي يبقى دائما مطروحا في هذا المجال، هو على أي أساس يمكن تقييم أي حكم فيما إذا رشدا أو غير ذلك أي فاسد ؟ بمعنى آخر ما هي المعايير التي يجب مراعاته في التقييم ؟

لقد أحصى البنك الدولي أن حوالي 58 دولة في العالم قد قامت خلال فترة التسعينات بإصدار نصوص و قوانين إستثمار جديدة متكيفة مع المستجدات و التحولات الاقتصادية العالمية . [1]وهو ما يعبر أن دول العالم قد تأكدت حقا وبدون أدنى شك من الدور الذي قد تلعبه الاستثمارات الخاصة الأجنبية منها والوطنية في تحريك عجلة التنمية وبالتالي القضاء على بؤر التوتر والنزاعات في مهدها.

---

[1]–Weston.A,The MAI–What It might Mean for Developing Countries,North–South Institute Newsletter,Vol.2,N°1,1998.

إن الجوانب الاجتماعية و المؤسساتية أصبحت تركيبات ضرورية في سياسات التنمية الجديدة. هذا التوجه الجديد أضحى يشكل أحد الاهتمامات الجوهرية للسلطات العمومية، ومن خلاله تسعى نحو الإجابة عن الإشكاليات و العراقيل التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المسطرة:

- كيف يمكن وضع سياسة تنمية منسجمة و مستديمة تحقق السلم الاقتصادي والاجتماعي إذا كانت الإدارة العمومية غير متفتحة على مشاكل القطاع الخاص وكذلك معاملة هذا الأخير بإعتباره شريكا فعليا للإدارة و ليس خصما لها؟
- كيف يمكن وضع سياسة تنمية إنسانية مستديمة إذا كان الجزء الأكبر من المجتمع يعيش الكفاف و يشتكي التهميش و الإقصاء؟
- كيف يمكن تأمين سياسة تنموية صلبة إذا كانت قواعد اللعبة (حقوق وواجبات كل واحد من المجتمع) غير معترف بها وغير محترمة من طرف الجميع؟

فالتعديل الهيكلي يفترض التكيف الدائم مع المستجدات مثل ما أشرنا إليه سابقا ، و لقد إستخلص المتخصصون في شؤون الإصلاح الاقتصادي والسياسي خلال السنوات العشرين الأخيرة دروس وعبر يمكن جمعها فيما يلي :

- لا يمكن أن تكون برامج التعديل و التقويم الهيكلي متشابهة في كل دول العالم.
- لا يمكن لأي تعديل هيكلي أن ينجح إذا كان موجها فقط نحو التقليل من قوة وأهمية القطاع العمومي.فالشيء الهام الذي يجب مراعاته في مثل هذه المسائل هو وجود منافسة تجر معها حركية

إقتصادية جديدة، حرية المقاولة وتنمية المبادلات على كل الأصعدة والشراكة

- والتكامل بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص والعموميين .
- من السخافة والوهم أن تنتظر الدول النامية من أي إصلاح مهما كان حجمه وجودته إستدراك قطار التنمية بنفس المستوى الموجود في الدول المتقدمة . فمعادلة التنمية (الإنسانية والمادية) تتطلب انسجاما كبيرا بين السياسات الاقتصادية،الاجتماعية والمؤسساتية للدولة. كما تتطلب رؤوس أموال معتبرة بهدف تطوير الرأسمال المادي،الإنساني والمؤسساتي للدولة. وباختصار فإن الدول التي تنجح في برامجها الإصلاحية هي تلك الدول التي تعرف كيف توظف مفهوم الحكم الرشيد في المجالات التالية :[1]
- إطار قانوني ومناخ مستقر وشفاف خاص بالمقاولين والمستثمرين الحقيقيين.
- توفيرذاكرة مؤسساتية ومعلومات صادقة ومهيأة لخدمة المتعاملين.
- تحلي المتعاملين الاقتصاديين بروح المسؤولية والمهنية مع تحديد متبادل ودقيق للحقوق

---

[1] – Malloch Brown.M,Gouvernance: L`assisse du developpement,Média et Gouvernance,Op Cit.

- **والالتزامات بين الدوائر العمومية والدوائر الخاصة.**
- **المساواة في الحظوظ بين كل المواطنين والمواطنات بدون أي تمييز.**
- **إحترام قواعد الأخلاق المتفق عليها خدمة للصالح العام.**

فالحكم الاقتصادي الرشيد يجمع إذن و بشكل منسجم بين الأهداف التي تتطلبها الفعالية الاقتصادية و مقتضيات العدالة الاجتماعية. غير أنه ومن أجل تجسيد أحسن للإصلاحات الاقتصادية ينبغي أن تكون للسلطات العمومية القدرة والإمكانيات على ترجمة إنشغالات المواطنين إلى قرارات تنفيذية سريعة تحقق آمالهم وتزيد في ثقتهم بها. ولضمان التمرير الميسر لهذه العملية يجب أن تقوم الدولة بدورها في تحسيس المواطنين وتفهيمهم بآليات الإصلاح المتبناة بكل شفافية وبعيدا عن كل مزايدة بل إشراكهم فيها متى كان ذلك ممكنا.

إضافة إلى ما تم شرحه مسبقا بشأن الحكم الاقتصادي الرشيد كشرط من شروط تفعيل دور القطاع الخاص في إرساء السلم،فإن ضبط و تحديد العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار تسمح وتساعد المسؤولين المحليين على أستقطب الرأسمال الخاص كما تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات بكل موضوعية. ومن المعلوم أن الصراع العالمي قد إشتد على الأسواق بحيث إنتقل من صراع تقليدي على شاكلة الغز والمباشر لتصريف فوائض الإنتاج إلى صراع علمي وتقني متطور ضحاياه دول وشعوب بأكملها.[1]

إن حتمية فتح السوق عادة ما تصطدم بإشكالية الطريقة والمنهج الواجب اعتماده للوصول إلى الهدف المنشود. فمن القائل بضرورة التدرج في

---

[1] – حنفي عبد الغفار و قرياقص رسمية، الأسواق والمؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين والبورصات ونادیق الاستثمار)، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1997،ص 1.

الانفتاح بحيث أي تسرع قد يضر بالتوازنات الاقتصادية الكلية بإعتبار أن مستويات النمو في الكثير من الدول النامية مازال ضعيفا، ومنهم من يوافق على طروحات المؤسسات المالية الدولية وبالتالي يرى من الأحسن إختصار الوقت والإسراع في التنفيذ وبصورة شاملة وأن أي تأخير في التنفيذ سيؤدي لا محالة إلى تأزم المشكلة.

إن السوق الحر المرجو ليس أبدا ذلك السوق الذي لا توجهه إلا منفعة المتعامل الخاصة أي تلك التي لا تعنى بالحاجات الاجتماعية للمواطنين ، بل يجب أن يبني على التوفيق العقلاني بين هذين البعدين و يهدف إلى فسح المجال لتتبلور على أثره العبقرية الفردية وتستيقظ من سباتها وفق ما تقتضيه الفطرة من جهة وفي إطار ما تتطلبه قواعد الأخلاق من جهة أخرى . فالتنمية المستديمة لا تتحقق إلا إذا كانت تظم وجوبا مزيجا من آليات السوق،المجتمع المدني ونظام الدعم الحكومي . هذه الأجزاء الثلاثة من المعادلة لا يمكن بأية حال من الأحوال أن تشتغل بمعزل عن الأخرى ، فالسوق يتطلب أفراد المجتمع المدني أو المستهلكين ، هذا الأخير لا يمكن أن يحقق كل ما يصبوا إليه بدون الدعم الحكومي ولا يمكن لهذه الأخيرة أي الحكومات أن تلبي إحتياجات المجتمع كلها بدون الاستعانة بالقطاع الخاص ودعم المجتمع المدني.

3 . نحو إنشاء مجلس مختص بدعم الانتقال إلى السلم : Peace Transitions Council

إن إستقطاب إستثمارات القطاع الخاص في مناطق التوتر ليس بالشيء الهين ، فهو يتطلب تحفيزات خاصة تمتد إلى إشراكه في إعداد إستراتيجيات البناء والتشييد لمنع حدوث النزاع من جهة ولإزالة آثار الحروب والنزاعات من جهة أخرى. ولتحقيق هذه الأهداف إقترح البعض إنشاء هيئة

دولية جديدة سميت مختصرا ب PTC . هذا الصرح يسمح للقطاع الخاص بالحصول على كرسي في طاولة تتضمن ممثلين عن الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها،البنك العالمي والمنظمات الغير حكومية يخول له وضع الاستراتيجيات المناسبة لتغطية آثار ما بعد الحرب تسهيلا لنقلة ناجحة من حالة الحرب إلى حالة السلم من خلال مقاربة إندماجية.

إن المجلس المقترح سيعمل على ملأ الفراغات المختلفة التي تميز النظام الحالي من خلال شراكة حقيقية و ذات معنى بين الفاعلين الدوليين. كما يعمل على تكريس التنسيق المفقود بين الوظائف آخذا بعين الاعتبار مدى مساهمة القطاع الخاص في إستراتيجيات السلم الدولي و أنظمته، التوفيق بين المبادئ المؤسساتية للمنظمات المتدخلة تمكنها من المشاركة بفعالية في إستتباب السلم وكذلك التنسيق فيما بينها من خلال أنظمة معلوماتية مندمجة لتجنب تضييع الوقت والجهد.

إضافة إلى ذلك فإن PTC المقترح سوف يعمل على تجنب النقائص والانتقادات التي وجهت لبعض الوكالات المتخصصة الخاضعة لنظام الأمم المتحدة والعاملة في هذا المجال خاصة ما يسمى ب The UN Inter-Agency Standing Committee Reference Group On Post Conflict Reintegration. التي أثبتت عجزها في وضع أدوات فعالة ومناسبة سواء في إطار نظام الأمم المتحدة أوفي علاقاتها مع البنك الدولي. [1]

خاتمة:

---

[1] – For more informations about the PTC,It is recommended to read, Gerson.A,Peace Building: The Private sectors Role,The American Journal Of International law,Vol.95:102

إن تدخل القطاع الخاص في العملية السلمية قبل وبعد وقوع النزاع أصبح أمرا حيويا. كما أضحى يحوز على إجماع من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الغير حكومية الدولي خصوصا وأن المتغيرات الدولية والإقليمية تشيرإلى تعاظم دور هذا القطاع بفعل إمكانياته المالية والادارية والفنية.

إن الفقر والبطالة يمثلان تهديدا خطيرا للاستقرار والسلام في العالم. وباتخاذ الإجراءات لتحسين أداء الأسواق- من خلال تحرير التجارة،الاستثمار وزيادة تدفق المعلومات دوليا فيما بين المجتمعات والأفراد- ومن تم زيادة الثروات وتقاسم الفرص والمصالح المشتركة،تستطيع دول العالم التخلص من شرور الفقر والنزاعات خلال هذا القرن الجديد.